

دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الإنسان

وتحقيق الديمقراطية

أ. براهيمى سهام

أستاذة بمعهد الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم القانونية والإدارية

المركز الجامعي بالنعامة

- الجزائر -

## الملخص:

يعد المجتمع المدني احد أهم مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في اغلب الدول، وهذا ما يؤكد دوره الفعال في ترقية حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية.

فحقوق الإنسان أساسها النضال المديد للبشرية لتحقيق العدل والعيش في ظل أنظمة تعبر بالفعل عن رغبة المجتمعات فصارت منتجاً للشعوب المضطهدة ووسيلة للتحرر من الاستبدادات والاستعمارات .

وقد كان عماد الشعوب في تحركاتها في طريق التحرر هو الإنسان ومن ورائه المجتمع، ولهذا أصبحت ظاهرة التحرر للدفاع عن حقوقه سمة الأنظمة الديمقراطية التي تعطي للمواطن الحق في التعبير والرأي وإنشاء المنظمات والتجمعات تجسيدا لمبدأ الشعب صاحب السلطة والسيادة.

## المقدمة:

يعد المجتمع المدني الحس المدني المشترك بين أفراد الشعب مع ضرورة الاتحاد والتشارك والاستعداد للتضحية من اجل الوطن وخدمته، لان في ذلك خدمة اكيده للمصلحة الفردية و الجماعية وهذا ما يدل على دوره الفعال الذي يقدمه لمثليه، لكن الإشكال هل الاتحاد و العمل بحب الوطن يؤثر في اكتسابهم للحقوق وتحقيق الديمقراطية في المجتمعات باختلافاته .

ومنه نطرح الإشكالية: فهل يعتبر النظام الديمقراطي أساساً لظهور المجتمع المدني وهل يمكن تشكيله دون ديمقراطية ودون ضمان حقوق الإنسان؟ وهل تؤدي مؤسسات المجتمع المدني لرفعة شعوبها وتقدمها؟ كيف ذلك؟ ما مدى تأثير المجتمع المدني في الانظمة السياسية للدول؟

فللإجابة على هذه الإشكالية وكل التساؤلات المتفرعة عنها ارتأينا إتباع الخطة المبينة أدناه والتي اقتضت منا دراستها المزج بين بعض المناهج العلمية في إطار ما يسمى بالتكامل المنهجي حيث استخدمنا: المنهج الوصفي في توضيح الآراء الفقهية لمصطلح كل من المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الانسان، والمنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية والتنظيمية وكذا الأحكام القضائية المتعلقة به. وكذا المنهج المقارن حيث استعنا في ذات الوقت بهذا المنهج عند الدراسة ببعض الاجتهادات القضائية، وبغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على مختلف التساؤلات اعتمدنا تقسيم ثنائي للخطة التي تتكون من

مبحثين نستعرض خطوطها العريضة فيما يلي:

★ خصصنا المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني وحقوق الانسان والديمقراطية وذلك من خلال مطلبين: حاولنا في المطلب الأول نتناول المجتمع المدني والمطلب الثاني تعرضنا لحقوق الانسان و الديمقراطية .

★ أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان و تحقيق الديمقراطية مقسمة إياها إلى مطلبين :المطلب الأول خصصناه: دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان والمطلب الثاني تناولنا دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية .

★ وتتويجا لما تمت دراسته في المبحثين زدناه بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها أضف إلى ذلك بعض التوصيات و الاقتراحات .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني وحقوق الانسان الديمقراطية .

إن المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان مفاهيم مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، كيف لا والمجتمع المدني هو عبارة عن مؤسسات و هيئات تحتاج إلى القيام بوظائفها تحت غطاء الديمقراطية تجاه الناس ، وبطبيعة الحال ضمان القيام بهذه الوظائف بشكل ديمقراطي هو ضمان للحفاظ على الحقوق و الحريات الأساسية للإنسان سياسية كانت أم اقتصادية ، اجتماعية كانت أم ثقافية هذا ما يتم التعرض له من خلال المطلبين التاليين .

المطلب الأول: ماهية المجتمع المدني.

الفرع الأول: نشأة وتطور المجتمع المدني

إن محاولة تتبع مسار تطور مفهوم المجتمع المدني ليكشف بالضرورة عن كون تطوراته عبر الزمان والمكان لا تنفك عن مجمل التحولات وتغير الشروط الاجتماعية المتحكمة في ديناميكية المفهوم وغيرها من المفاهيم الموازية له خاصة مفهوم الديمقراطية، ولعل محاولة التأصيل للمفهوم ليكشف أنه يوناني الأصل حسب بعض الدارسين إذ نجد أرسطو يعني بالمجتمع المدني الدولة نفسها، فهو في نظره ذلك المجتمع الذي يحكمه دستور سياسي وبالتالي فهو نقيض مجتمع قبائل، أما القديس أوغسطين فيرمز للمجتمع المدني بالمجتمع الأرضي؛ ويختص بضبط العلاقات الاجتماعية بين الإنسان والإله، وإذا كان مضمون المجتمع المدني قد اتسم

لدى هؤلاء القدامى بهذا الشكل من الوصف نظرا للسياق العام الذي عاشوا فيه، فان مفهوم المجتمع المدني قد تبلور في سياق نظرية العقد الاجتماعي فيما يقابل المجتمع السياسي

فالغاية من اتحاد الناس في المجتمع المدني الى جانب تحقيق الأمن والسلام حسب جون لوك هي المحافظة على ممتلكات الأفراد، أما جون جاك روسو فقد دعا الى عقد اجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع لتنظيم حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى خلاف لوك يعتقد توماس هوبس بأن الدولة وحدها قادرة على ضبط السلوك ومنع الفوضى في المجتمع وحماية أمن الناس وسلامتهم وممتلكاتهم، أما فريديريغ هيغل في كتابه الشهير -فلسفة الحق- فقد انتقد نظرية العقد الاجتماعي واعتبر بأن المجتمع المدني قاصر في صيغته التعاقدية عن تحقيق الأمن، وذهب الى أن الدولة هي العقل القادر على حماية الحرية .

ومع هيغل نجد أن المجتمع المدني يتموقع في الفروق الموجود بين الأسرة والدولة، فتكونه يأتي في مرحلة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل، كما أن اعتماد الأشخاص المستقلين كل منهم على الآخر هو جوهر ما يسميه هيغل المجتمع المدني .

ويعتقد هيغل بأن هناك علاقة مركبة بين الدولة و المجتمع المدني، فالمجتمع المدني هو مجال لتقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو مجال تنافس الحاجات الخاصة والمتعارضة، أما الدولة فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني .

إن هيغل لم يفرق بين المجتمع السياسي - الدولة - والمجتمع المدني : فالأول يمثل الإرادة العامة، في حين أن الثاني يمثل الإرادة الخاصة حيث يعبر عن مصالح الأفراد .

ومع المفكر الايطالي الشهير غرامشي، سيتحول مفهوم المجتمع المدني الى جزء من البنية الفوقية عن طريق الثقافة والإيديولوجية والسيطرة ؛ فلم يعد يتم الحديث عن المجتمع المدني كفضاء للتنافس الاقتصادي الصراع الطبقي، كما ذهب الى ذلك كارل ماركس؛ بل هو فضاء للتنافس الإيديولوجي؛ من أجل الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا، أما وظيفة المجتمع السياسي في نظره فهي السيطرة والإكراه، فالمجتمع المدني إذن عند غرامشي هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد الحصول على الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط الحكومة، وهو النسق السياسي المتطور الذي يتيح صيرورة تماسسه مراقبة المشاركة السياسية .

فمن خلال التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني توصلنا الى ما يلي:  
 - أنه نتاج للتطور الرأسمالي في المجتمعات الغربية.  
 - أنه ارتبط بالتحويلات السياسية والاجتماعية وكذا الاقتصادية التي أنهت النظام الإقطاعي ، وهذا ما تم استنتاجه مع فلاسفة العقد الاجتماعي في تصوراتهم المضادة لسلطة الدولة الغول - جون لوك وجون جاك روسو .

- أن المجتمع المدني وفق هذه الاستنتاجات الأساسية جاء ليعبر عن دولة الحق والمؤسسات الحرة، والمستقلة عن استبداد وتسلط الدولة .  
 رغم هذا العمق التاريخي، فإن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ بالاهتمام المستحق طيلة حقبة طويلة من تاريخ الفكر السياسي الغربي وإلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي حيث بدأ استحضاره من جديد وبقوة ملفتة للنظر، موازاة مع التحويلات التي بدأت تعيشها مجتمعات ودول وسط وشرق أوروبا الاشتراكية سابقا، بدءا بما عرفته التجربة البولونية التي تميزت بظهور نقابة التضامن كفاعل أساسي في عملية الانتقال السياسي.

ما ميز هذه العودة الأخيرة لمفهوم المجتمع المدني ، أنها تمت بدعم واضح من قبل المؤسسات السياسية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي كانت وراء تسويق المفهوم دوليا هذه المرة وبالإشكال التنظيمية التي عرفها ،بعد أن منحته العولة الطاغية أبعادا كونية، ليقرن المفهوم بعمليات التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق والتعددية السياسية التي عاشتها بلدان شرق أوروبا والكثير من بلدان العالم الثالث، بدءا من ثمانينيات القرن الماضي. ومع ذلك، بقي المفهوم غامضا وظل يستعمل في حالات شتى كربطه في بعض الأحيان بالحركات الاجتماعية؛ مما زاد في طابعه الوصفي والعياري على حساب دقته المفاهيمية المطروحة كقضية معرفية منذ ظهوره.

### الفرع الثاني: مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير

ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تخضع مباشرة لهيمنة السلطة وينتج فيه الفرد ذاته ومقدساته وإبداعاته.<sup>٢</sup>

ويجدر الإشارة إلى أن للمجتمع المدني عناصر أساسية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.  
- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات.

- إنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته بالوسائل السلمية المتحضرة.

- إن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسيع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى و تتبلور هذه العناصر بصورة جلية بالتجربة المقياس .

لقد أصبح هذا المفهوم من أكثر الموضوعات حيوية و إثارة للجدل والنقاش، حيث أجريت بعض الدراسات حول مقارنة المجتمع المدني في دول مختلفة ومن بينها دراسة أجريت على ٣١ دولة ديمقراطية معتمدة على معايير معينة للمقارنة بين المجتمع المدني فيها وهي:

- بنية المؤسسات المعاصرة و مدي انفتاحها لتأثير المواطنين .

- مفاهيم الثقافة و الحضارة التي تحدد خصائص المجتمع و مواطنيه.

- الظروف التاريخية و تأثيراتها على مؤسسات المجتمع المدني.

- الظروف الاقتصادية و دورها في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

## المطلب الثاني: ماهية حقوق الإنسان و الديمقراطية

### الفرع الأول: مفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي الحقوق المستحقة لكل شخص لأنه إنسان ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بها لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة و بإقرار هذه الحريات فان المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن و الأمان و يصبح قادرا على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته.

تكفل القوانين وأنظمة المحاكم في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون دائماً فعالة وتعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها ، وقد كانت منظمة الأمم المتحدة قد سنت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها ، تتواصل المجتمعات البشرية بعضها ببعض من خلال تفاعل الثقافات والتجارة ووسائل الإعلام كالصحف وشبكات النت والتلفاز ويساعد هذا الاتصال الذي يعرف باسم العولمة على نشر الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتقوم الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم وتعمل على وقف هذه الانتهاكات .

### الفرع الثاني: مفهوم الديمقراطية

ظل مفهوم الديمقراطية طوال سنين وحقب محط سؤال مستمر وسجال دائم، والحديث عن الديمقراطية يجرنا مباشرة إلى إسهامات السوسيولوجي الفرنسي ذائع الصيت -ألان تورين- حيث تركزت الديمقراطية عنده على ثلاث مرتكزات أساسية :

١- مبدأ الاختيار الحر والحد من السلطة السياسية : بمعنى ضرورة الاختيار الحر للحكام.

٢- مبدأ المواطنة: وهو شعور المحكومين بأنهم مواطنون بحق من خلال انتخابهم لحاكميهم، ومن خلال مشاركتهم في سير المؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان.

٣- مبدأ التمثيلية الاجتماعية للحاكمين السياسيين؛ فلكي تكون الديمقراطية تمثيلية لا بد من أن تكون المصالح الاجتماعية ممثلة.

تكمن الديمقراطية بمفهومها الحديث عند ألان تورين في قدرتها على تدبير مختلف المجالات ؛ من شغل ، تطبيب، تعليم ...الخ. ولا يمكن تحقيق ديمقراطية فعلية إلا بواسطة مواطن متمتع بمواطنة فعلية فمن الواضح جدا أنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية في مجتمع تسوده علاقات تتسم بالعشائرية و التراتبية و العبودية وفي ذلك يقول جون جاك روسو \* لن نصبح بشرا إلا إذا أصبحنا مواطنين \*.

إن الدولة الديمقراطية هي الدولة التي تحترم مواطنيها وتدافع وتساوي بينهم دون تمييز عرقي أو ديني .. فالساواة في الحقوق أساس المواطنة كما أن تحويل الإنسان إلى مواطن؛ لا يتم إلا من خلال تحرير

ذهنه من أقباص الخوف من السلطة والاستسلام والخضوع للتقاليد البالية والموروثة عن عهد التخلف .

من خلال هذا نصل الى القول ان الديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولي شؤونها وتتخذ هذه المشاركة أوضاعا مختلفة وقد تكون الديمقراطية سياسية ويكون فيها الشعب مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على أساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، الجنس، الدين، اللغة، ويستخدم اصطلاح الإدارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات و لها عدة أنواع :

- ★ الديمقراطية المباشرة .
- ★ الديمقراطية النيابية أو التمثيلية أو الغير المباشرة .
- ★ الديمقراطية الشبه المباشرة .
- ★ الديمقراطية الوسيطة

### المبحث الثاني : دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية

من خلال المبحث الاول توصلنا للقول ان كل من المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الانسان تشكل شبكة مفاهيمية ، تفرض نفسها في إطار نموذج الدولة الحديثة التي تهدف لتحقيق تنمية يشرك فيها بشكل فعلي كل أطراف المجتمع - فاعلين محليين ، مثقفون ، سياسيون ، أحزاب ، وممثلي المجتمع المدني، - في إطار عمل تشاركي يعيد الاعتبار للإنسان- المواطن كحلقة أساسية داخل النسق المجتمعي لمواكبة التطورات الحاصلة بحقوق الانسان في الدول وتجسيد الديمقراطية وهذا ماسوف نحاول التعرض اليه بنوع من التفصيل في هذا المبحث مقسمينه الى مطلبين نتناول اولاً دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان، وثانياً دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية.

### المطلب الأول : دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الإنسان

منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها اهتمت الأسرة الدولية بشكل كبير بالحقوق الأساسية للإنسان، وأصبحت قضية احترام الإنسان تزداد بصورة متزايدة مع ظهور المشكلات الحربية والنزاعات بين بني البشر ثم بدا الإنسان يظهر كأحد رعايا القانون الدولي تجنباً لانتهاك حقوقه الثابتة بصرف النظر عن قوميته أو معتقداته أو لونه أو جنسه

أو ديانتته وحين نشبت الحرب العالمية الثانية سببت كوارث قاسية ومدمرة ضد الجنس البشري وانتهكت حقوق الإنسان بصورة خطيرة حتى بلغت ضحايا الحرب ملايين البشر واستعملت مختلف صنوف الأسلحة المدمرة والفتاكة في إبادة الجنس البشري ولقد شاع استعمال التعذيب وعقوبة الإعدام وسياسة التهجير والطرده للسكان المدنيين وغيرها من الجرائم مما دفع المجتمع الدولي إلى تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المجرمين الدوليين وحتى لا يسود مبدأ الانتقام والثار وبعد ذلك صدر ميثاق الأمم المتحدة وبعده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ ثم توالى الصكوك واللوائح الدولية والمواثيق والعهود الدولية التي تنص على احترام حقوق الإنسان ونبذ القوة في الصراعات من أجل بناء السلم وتعزيز الأمن واحترام القانون واللجوء إليه في حل النزاعات وقد أصبحت مسألة السيادة الوطنية من المسائل غير المطلقة ويمكن أن تتقيد بفعل قواعد القانون الدولي فيسود القانون الدولي على القانون الوطني وتكون له العلوية على القوانين الوطنية من أجل حماية الإنسان وحقوقه من الإهدار والانتهاك وبخاصة من الأنظمة الدكتاتورية وما تزال قضية حقوق الإنسان في العصر الحديث من أهم القضايا التي تشكل سببا للنزاعات بفعل سياسة الأنظمة الشمولية في بعض دول العالم وغياب الديمقراطية وحكم القانون مما وجب على المجتمع الدولي التدخل لحماية هذه الحقوق تجنباً للنزاعات ومن أجل حماية الأمن والسلم الدوليين ومن هنا اصدر مجلس الأمن الدولي قراره ٦٨٨ الخاص بحماية الشعب العراقي حيث هرب ٢ مليون كردي إلى الجبال خوفاً من قيام نظام صدام باستخدام السلاح الكيماوي أو البيولوجي ضد الكرد فضلاً عن هرب المئات بل الآلاف من العرب في جنوب العراق إلى إيران هرباً من بطش النظام وقد افتعل نظام صدام ثلاث حروب بالغة الخطورة الحرب ضد الشيعة و الأكراد و الحرب ضد إيران و العدوان على دولة الكويت وهذه الحروب أهدرت الثروات وعطلت الحياة وانتهكت فيها حقوق الإنسان بصورة غير مسبوقة و لا معهودة في العصر الحديث .

ثم دخل العالم في منعطف آخر بعد الهجمات الإرهابية على الأهداف المدنية للولايات المتحدة الأمريكية بفعل سياسة التطرف والتعصب والإرهاب الذي لم يعد مقبولاً في العالم المتحضر حيث إن سياسة إلغاء الآخر وعدم الاعتراف به و غياب الديمقراطية والتعددية وتعطيل الدستور وغياب القانون ومبدأ التسامح القومي والتسامح بين أتباع الديانات هي من بؤر التوتر التي تؤدي إلى الحروب وإلى زعزعة الاستقرار

والأمن مما يوجب التصدي لها وتأسيس مجتمع مدني قائم على حكم المؤسسات الدستورية وقيم التسامح لتحقيق التنمية و الرخاء للإنسان و المجتمع، إن الاعتراف بالحقوق الأساسية للبشر طواعية هي إحدى مظاهر المجتمع المدني الذي يقوم على أساس الخضوع للقانون وحماية أي متضرر من انتهاك حقوقه الأساسية كما أن من مظاهر المجتمع المدني الذي يقوم على الديمقراطية هي التعددية واحترام حقوق الأقليات الاثنية والتعددية الدينية والمنهجية والسياسية والثقافية إلى جانب احترام حقوق المرأة و تفعيل دورها الإنساني في دولة المجتمع لأنها نصف مجتمع لا نصف رجل .

إن علاقة حقوق الإنسان بالمجتمع المدني وطيدة فالمجتمع المدني يقوم على أساس التسامح و الاعتراف بالآخر ونشر الثقافة التي تصون كرامة الإنسان ووجوده ولا يجيز نشر الفكر المتطرف أو المتعصب لان العنف من مظاهر المجتمع القائم على عسكرة الدولة والمجتمع المدني في ظلها تنهار قيم حقوق الإنسان وتنتهك القواعد الأساسية والمعايير الإنسانية المتعارف عليها دوليا مما ينعكس سلبا على التطور والتنمية ويعطل تقدم المجتمع المدني ، كما أن الجرائم الدولية ضد حقوق الإنسان أصبحت تشكل خطرا على الدولة مما يؤثر على استمرار الأمن و السلم و لهذا فان الحل الوحيد لتجنب هذه الانتهاكات و صيانة حقوق الإنسان وتأمين السلم والأمن هو في ترسيخ قواعد المجتمع المدني القائم على احترام التعددية وبناء الديمقراطية ونشر ثقافة التسامح ذلك لان للإنسان قيمة عليا في ظل المجتمع المدني وتسخر له كل الإمكانيات لراحته منذ المراحل الأولى لحياته حتى وفاته وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم حتى أصبح مقياس رقي الشعوب والدول في مدى الاحترام الطوعي للقانون والالتزام بهذه الحقوق وفي توفير سبل الحياة للبشر كما أضحت مسألة قضية الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من القضايا التي تهتم الأطراف الحكومية والغير الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

### المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية.

إن المجتمع المدني المتمثل في النقابات العمالية والمهنية والأحزاب ودور العبادة والسوق والمشروعات الرأسمالية والمشروعات المحلية يحتوي على الديمقراطية كون الديمقراطية ساهمت في إنتاج مجتمع مدني نشيط، تظهر العلاقة جلية بين المجتمع المدني والديمقراطية في البلدان العربية

خاصة وأنها عانت من الاستعمار والنظام الاستبدادي وممارسة الحكم في ظل استمرار ثقافة المجتمع الأبوي، ولتخلص المجتمع المدني من هذا كله كان لابد من السير إلى تحقيق العدالة والمساواة وتحقيق التنمية والبدء ببناء حجر الأساس نحو نظام ديمقراطي تعددي في العالم العربي، ثم جاءت موجة التحول الديمقراطي لكنها لم تدخل إلى النظام السياسي ومن أجل استمرار هذا الأخير عمدت أنظمة الحكم لإيجاد هامش من الحريات مقيد ومعروف الحدود لإصلاح أوضاع المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق ذلك لابد للإنسان أن يتحرر من كفته والسير نحو المواجهة والعمل على بناء المؤسسات التي تعمل على أن تصبح الديمقراطية هي نمط الحياة والابد لتحقيق ذلك إشاعة ثقافة سياسية ديمقراطية في العالم العربي والاهتمام بتربية المواطنين على ثقافة سياسية ديمقراطية وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية في الممارسات اليومية للمواطنين وكل هذا يتطلب وجود مؤسسات المجتمع المدني .

وتجدر الإشارة الى وظائف المجتمع المدني في ظل العلاقة بالديمقراطية والتي لا تتحقق هذه إلا بالديمقراطية منها:

- تجميع المصالح من خلال تتبع مؤسسات المجتمع المدني لمشاكل ومطالب وقضايا الجمهور وبلورتها في موقف جماعي وموحد يحدد الأولويات التي يحتاج الجميع إلى تحقيقها وصلها في قالب واحد وتعزيز الموقف الجماعي من خلال النقابات المهنية والإعلام والأحزاب ... الخ ، وتعزيز مبدأ التضامن الاجتماعي في القدرة على نقل هذه المشاكل والتفاوض عليها مع الحكومة

- قدرة المجتمع المدني على تحديد المشكلة وآلية الحل واكتساب قدرة على التفاوض وتحقيق مطالب الشعب.-

- حسم حل الصراعات إن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على حل المشاكل وفق النقاش والحوار وليس بالعنف وأجهزة الدولة (بناء حلقة من التضامن الاجتماعي من خلال الديمقراطية الإجرائية)، كما انه ينقاد إلى الأغلبية مع مراعاة حقوق الأقلية وبالتالي يتوفر لنا مجموعة قادرة على حسم الصراعات والمشاكل الاجتماعية والسياسية من خلال الحوار واكتساب المعرفة حول حل الصراعات الكبرى داخل الدولة.

- زيادة الثروة وتحسين الأوضاع وذلك من خلال توفير الفرص للعاطلين عن العمل وتوفير دخل للأفراد من خلال النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المهنية والجمعيات الأهلية وأثبتت الدراسات أن تمتع الفرد

بالحياة الكريمة يؤدي به إلى الاهتمام بالمشاركة في الحياة السياسية للدولة والتدخل في القضايا العامة وذلك على اعتبار أنها قضايا مهمة وتنعكس على مسيرة حياته اليومية وليس الاقتصار فقط على توفير لقمة العيش للأسرة وهذا يقودنا للتحول الديمقراطي .

- خلق قيادات جديدة : أي قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز مبادئ إيجاد قيادة صالحة تصلح الوطن ويعمل المجتمع المدني على إيجاد القيادة الأمثل التي تتصف بالحركية والمعرفة العلمية والشعبية فالقائد يخلق بالممارسة والعمل داخل الجمهور والتعرف على حياتهم ومعالجة مشاكلهم ووقايتهم منها قبل حدوثها وهذا لا يتم إلا من خلال مؤسسات المجتمع المدني لأنها الوحيدة التي تعمل على تعزيز مبدأ خلق القيادة الجديدة ودمجها في المجتمع وهذا ما يعبر عنه التحول الديمقراطي .

-إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية :يسعى المجتمع المدني لتحقيقها من خلال القيام بتشجيع الجمهور نحو العمل التطوعي واحترام الآخرين واللجوء للحلول السلمية والحوار والتسامح والتعاون والتنافس الشريف والالتزام بالقانون وهذه الخصائص تقودنا إلى الديمقراطية .

الخاتمة:

وفي الختام نصل إلى القول ان للمجتمع المدني دور هام في ترقية حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية ،وذلك من خلال الأنظمة السياسية المنتهجة في الدول،فلا نصل لمجتمع مدني دون الديمقراطية وتجسيد حقوق الإنسان ولا يمكن تجسيد هذه الأخيرة وتحقيق الديمقراطية خارج مجتمع مدني، فالعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن اعتبارها علاقة أكثر من متينة ليس من الناحية النظرية بل حتى من الناحية العملية، وذلك راجع إلى أن كل مفهوم سواء المجتمع المدني أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان يحتاج إلى الآخر حيث يمكننا تشبيه العلاقة بوجهي القطعة النقدية فالمفاهيم الثلاثة تختلف ولكنها تشكل جسدا واحدا يعمل في ظل الديمقراطية للدفاع عن حقوق الإنسان بواسطة مؤسسات المجتمع المدني و بمعنى آخر فان الارتباط وثيق بين المجتمع المدني و حقوق الإنسان و الديمقراطية فالمجتمع المدني خلال تفاعله يتطلب حقوقا دستورية من الدولة لكي يدير دفة الديمقراطية و مؤسساتها .

قائمة المراجع

١. - الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٩.
- جواد محمد امين، المجتمع المدني والديمقراطية ،بحوث جامعة مولا الطاهر سعيدة .
٢. - عيسى بيرم ، الحريات العامة وحقوق الإنسان، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، ١٩٩٨
٣. - ادهم عبد الهادي حيدر ، حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ، الطبعة الاولى ، دار القنديل ، عمان، ٢٠٠٨.
٤. - ناصر جابي ،العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع و الافاق نوفمبر ٢٠٠٦.
٥. - أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠
٦. - يحيى حازم ، العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية في العالم العربي ،
٧. - بوحنية قوي ، المجتمع المدني الجزائري الوجه الآخر للممارسة الحربية، مقال.
٨. - عبد الناصر جابي ، العلاقات بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق ، مجلة الفكر البرلماني، العدد ١٥، فيفري ٢٠٠٧ ، مجلس الأمة - الجزائر.
٩. - فؤاد عبد الجليل الصلاحي؛ المنظور السوسيولوجي في تحديد مفهوم المجتمع المدني، مجلة الفكر العربي المعاصر .
١٠. - أحمد جزولي ، الحكامة الجيدة رهان لتطوير المجتمع المدني المغربي ، مجلة رهانات ، العدد ١٦ خريف ٢٠١٠
١١. - حسن خالد، المجتمع المدني والدولة، مقال.
١٢. - مكي دراجي، دور المجتمع المدني في ترقية حقوق الانسان وحقوق الانسان قراءة في المفاهيم ، مجلة البحوث و الدراسات، عدد ٥ جويلية ٢٠٠٧.

□